محضر الاجتماع الأول

للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية

للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي"

المنعقد بالجمهورية التونسية

خلال الفترة 16-18 فيفري/فبراير 2020

بدعوة كريمة من معالي الأستاذ نجيب القطاري الرئيس الأول لمحكمة المحاسبات والأمين العام للمنظمة، عقدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة اجتماعها الأول (2020/1) بالجمهورية التونسية خلال الفترة 16-18 فيفري/فبراير 2020.

بحضور أعضاء اللجنة الآتي ذكرهم:

دولة الكويت/ ديوان المحاسبة

- **السيد/ عبدالله علي الشيتان** رئيس اللجنة

جمهورية مصر العربية/ الجهاز المركزي للمحاسبات

- **السيدة/ سحر رشدي ابراهيم** نائب رئيس اللجنة

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/المنجي الحمامي** مقرر اللجنة

الجمهورية التونسية/ محكمة المحاسبات

- **السيدة/ شريفة قويدر** عضو

جمهورية العراق / ديوان الرقابة المالية الاتحادي

- **السيد/ عامر عبدالصاحب عنتيك** عضو
- **السيد/قيس وعد رشيد** عضو

سلطنة عمان/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

- **السيد/محمد بن حمدان بن سعيد الجابري** عضو

دولة قطر/ ديوان المحاسبة بدولة قطر

- **الشيخ /عبدالله بن حمد آل ثاني** عضو

الجمهورية الإسلامية الموريتانية/ محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

- **السيد/ اللا محمد عمر امينها** عضو

الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة

- **السيد/حسام الدين القزي** **عضو**

واعتذر كل من ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية وديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية عن الحضور.

كما قدّم الأستاذ/ عبد الحكيم بالأزرق مدير تنمية القدرات بمبادرة تنمية الانتوساي عرضا عبر الفيديو حول برنامج IDI للرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بتاريخ 18 فيفري / فبراير 2020.

تولّى السيد/ عبدالله علي الشيتان (رئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة)، افتتاح اللقاء حيث رحّب بالحضور وعرّج على تغيير تسمية اللجنة إلى لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي). كما عبّر على تفاؤله بأن تقدّم هذه اللجنة الإضافة إلى إنجازات سابقتها.

كما رحّب السيد/ نجيب القطاري (الأمين العام للأرابوساي) بالحضور وعبر عن سعادته باستضافة الأمانة العامة للاجتماع وتمنى لهم إقامة طيبة، وأكد خلال كلمته على أهمية دور الأجهزة في بلوغ أهداف المنظمة كما أشار إلى دور الأجهزة العليا للرقابة في تحسين ظروف عيش المواطن عبر الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وبعد الانتهاء من المراسم الافتتاحية باشرت اللجنة أعمالها وفق البنود الواردة بجدول الأعمال.

البند أولا: عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال:

استعرض السيد/ عبدالله علي الشيتان (رئيس اللجنة) مشروع جدول الأعمال، وطلب من السادة أعضاء اللجنة تقديم المقترحات أو التعديلات التي يرونها مناسبة، واقترحت الأمانة العامة تعديل ترتيب البنود، وقد تمّ على هذا الأساس إعادة ترتيب وتنسيق بنود جدول الأعمال ليشتمل على 13بندا وتمّ إقراره من قبل جميع أعضاء اللجنة وفقا للتالي:

1. عرض وإقرار مشروع جدول الأعمال.
2. انتخاب نائب لرئيس اللجنة.
3. تعديل اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة.
4. عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022.

5. تحديث خطة اللجنة للفترة 2020-2022 وإعداد الخطة التشغيلية لسنة 2020.

6. ضبط عناصر الأولوية الفرعية الواردة بالمخطط الاستراتيجي والمتعلقة بمساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

7. تقديم مقترح بتنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول تلوّث الهواء.

8. تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج التغير المناخي والتصحر وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.

9. مراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs).

10. تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.

11 . إعداد المقالات الخاصة بأهداف اللجنة وفق الأولويات الموضوعة بالمخطط، ونشر ها على هياكل المنظمة والموقع الالكتروني.

12. توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة والنظر في إمكانية تكوين فرق عمل.

13. تحديد موعد انعقاد الاجتماع القادم.

البند الثاني: انتخاب نائب لرئيس اللجنة

تولّى رئيس اللجنة التذكير بمحتوى الفقرة الأولى من المادة السادسة من اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة والتي تنص على أن "تنتخب اللجنة نائبا للرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد"، وتبعا لذلك عممت الأمانة العامة خطابا على الأجهزة الأعضاء باللجنة عدى الجهاز الذي يضطلع برئاسة اللجنة وطلبت إليها إفادة الأمانة العامة بما إذا كانت ترغب في الترشح لهذه المهمة حتى يتسنى للأمانة العامة عرض الترشحات على اللجنة في اجتماعها الأول المقرّر عقده بمقرّها خلال الفترة 16-2020/2/18. وقد أبدى كل من الجهاز المصري والجهاز العراقي والجهاز التونسي رغبتهم في الترشح لهذه المهمة، وقد أفادت ممثلة محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية عن سحب ترشح جهازها لنيابة رئاسة اللجنة،

وقد تمّ بالاقتراع السري انتخاب الجهاز المصري بأغلبية الأصوات للاضطلاع بمهام نائب رئيس اللجنة.

البند الثالث: تعديل اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية بما يتواءم مع النظام الأساسي للمنظمة في نسخته الجديدة

ذكّر ممثل الأمانة العامة باعتماد الجمعية العامة للمنظمة العربية في اجتماعها الثالث عشر النظام الأساسي للمنظمة في صيغته الجديدة وبضرورة تعديل اللائحة التنظيمية للجنة لتتواءم مع المقتضيات الجديدة.

وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة تكليف ممثل الجهاز العماني باللجنة الذي تطوّع لإعداد مشروع تعديل للّائحة التنظيمية تأخذ بعين الاعتبار النظام الأساسي للمنظمة ومدّ رئيس اللجنة في أجل أسبوع ومن ثمّ تعميمه على أعضاء اللجنة لإبداء الرأي واقتراح التعديلات الضرورية على أن يتمّ مدّ الأمانة العامة بمشروع اللائحة النهائي قبل نهاية شهر فيفري / فبراير حتى يتسنى عرضه على أنظار المجلس التنفيذي 60 للمنظمة.

البند الرابع: عرض موجز لإنجازات اللجنة في الفترة السابقة ولأهدافها خلال الفترة 2020-2022

تولى رئيس اللجنة وممثل الأمانة العامة عرض الإطار الاستراتيجي لمهام اللجنة، حيث عُهد إلى لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة تنفيذ الأولوية الشاملة الأولى من المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2018-2022 والذي تضمّن خمس أولويات كما اعتمده المجلس التنفيذي في اجتماعه 57 بتفويض من الجمعية العامة للمنظمة.

وضمّت الأولوية الشاملة الأولى الأولويتين الفرعيتين التاليتين:

- التوعية بأهمية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- مساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عن نتائج عملها

وقد تولت لجنة التخطيط الاستراتيجي اعتماد مؤشرات قياس تنفيذ هذه الأولويات والبرامج المقترحة.

في نفس الإطار، أعدّت اللجنة في صيغتها السابقة قائمة مشاريع في إطار الخطة التشغيلية لسنة 2019. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة المخطط الاستراتيجي ولجنة المتابعة أبدتا ملاحظات اعتمدها المجلس التنفيذي حول الخطط التشغيلية والانجازات.

وتكفل أعضاء اللجنة بدراسة ما تم إنجازه ومدى تناسق المشاريع المدرجة بالخطة التشغيلية مع المؤشرات الواردة بالمخطط الاستراتيجي، وإعداد انجازات سنة 2019 والمشاريع التي سيتواصل انجازها في السنوات التالية.

وبعد التداول والنقاش، تقرّر التخلي عن مشروعين اثنين وترحيل تنفيذ 4 مشاريع أخرى إلى السنوات المتبقية من المخطط الاستراتيجي كما هو مبيّن بجدول متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية (2019) المدرج بالمرفق رقم 1.

وتوصي اللجنة بعرض الانجازات على المجلس التنفيذي لاعتمادها

البند الخامس: تحديث خطة اللجنة للسنوات 2020-2022 وإعداد الخطة التشغيلية لعام 2020

ذكّر ممثل الأمانة العامة بأنّ المجلس التنفيذي اعتمد في اجتماعه السابع والخمسين المنعقد بتونس يومي 18 و19 مارس 2019 القرار 2019/267 والذي تضمّن توزيع الأولويات على هياكل المنظمة وأوصى بأن تتولى كل لجنة وكذلك الأمانة العامة مسؤولية تنفيذ الأولوية التي أُسندت إليها مع التنسيق بين مختلف اللجان كلما استدعى الأمر ذلك، وتوزيع الأولويات الفرعية على كامل فترة المخطط الاستراتيجي وتفصيلها حسب الأنشطة بالنسبة لسنة 2019 والسنوات اللاحقة مع تحديد التكاليف المتعلقة بكلّ نشاط.

كما اعتمد المجلس في قراره 2019/268 القرارات والتوصيات التالية:

- ضرورة قيام هياكل المنظمة بالتحقق من أنّ المشاريع المقترحة ومؤشرات قياس أدائها منسجمة وتصبّ في تحقيق الأولويات الشاملة والفرعية وتؤمّن القياس الكمي والموضوعي للنتائج المتوقعة.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين هياكل المنظمة لتحقيق المشاريع المشتركة في إطار تنفيذ المخطط الإستراتيجي.
- تقدّم هياكل المنظمة مقترحاتها إلى لجنة المخطط الاستراتيجي بشأن خططها التشغيلية للفترة 2020 - 2022 في ضوء التغذية الراجعة لخطة الفترة 2018 - 2019.
- ضرورة قيام هياكل المنظمة بتحديد احتياجاتها التي تتطلب دعم الجهات المانحة بما يضمن نجاح برامجها ومشاريعها.
- أهمية اعتماد نماذج الخطة التشغيلية ومتابعتها والتزام هياكل المنظمة بها.

وتبعا لذلك أعدت اللجنة -في صيغتها السابقة- في اجتماعها الرابع توزيعا للمشاريع التي تعتزم تنفيذها خلال الفترة 2020-2022 لتحقيق الأولوية الشاملة الأولى وقدم رئيس اللجنة قائمة تتضمّن عناوين البرامج وقد أبدت في شأنها لجنة المخطط الاستراتيجي ملاحظات خاصة وأوصت لجنة المتابعة في اجتماعها الثالث:

1- التأكيد على التوصيات لجنة المتابعة (الاجتماع الثاني) ولجنة المخطط الاستراتيجي (الاجتماع الحادي عشر) الواردة باجتماعاتها

- تكليف رؤساء اللجان الجدد بإعادة النظر بالبرامج المدرجة في الخطط التشغيلية الموضوعة للجان بما يتلاءم مع الأولويات الاستراتيجية ومراعاة المدد المتبقية، لإمكانية تنفيذ هذه الأولويات وتوصيات لجنة المتابعة ولجنة المخطط الاستراتيجي الواردة بمحاضرهم بهذا الصدد
- على رؤساء اللجان إعادة النظر بالمؤشرات الفرعية للمنظور المستقبلي للبرامج المقترحة.
- تتولى لجنة المخطط الاستراتيجي تقديم نتائج متابعة تنفيذ الخطط التشغيلية السابقة

كما تقدّم ممثل ديوان المحاسبة بدولة قطر بالمشاريع التالية التي تندرج في إطار مساندة الأجهزة في الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لدراستها وإمكانية إدراجها ضمن خطة اللجنة :

- ❖ تدريب فريق إقليمي حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وحول تقييم البرامج والسياسات الحكومية.
- ❖ تنفيذ مهات رقابة تعاونية ضمن المجالات المتصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الاهتمام المشترك.
- ❖ تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وعلى هذا الأساس، ونظرا لارتباط محتوى هذا البند مع محتويات البند السادس المتعلق بالأولوية الفرعية الجديدة (مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة)، تولى أعضاء اللجنة دراسة ومناقشة الجوانب التالية:

1- إعادة النظر في المؤشرات التفصيلية المقترحة وإقرارها أو استبدالها بمؤشرات أكثر دقة وقابلة للقياس

درس أعضاء اللجنة المؤشرات المدرجة بالأولويتين الفرعيتين المتعلقتين بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة وبالرجوع إلى ما تمّ إنجازه تقرر الاستغناء وتحويل مؤشرات كما هو مبيّن بالجدولين بالمرفقين رقم 2 و3:

- بالنسبة للأولوية الفرعية 1.1: تقرر الاستغناء عن مؤشر "تنفيذ برنامج تدريبي متكامل لتأهيل عدد من المدربين المعتمدين بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي ووفقا لتوجهات منظمة الإنتوساي والمنهجيات ذات الصلة لمساعدة الأجهزة الأعضاء على تقييم مدى جاهزية حكوماتها في تحقيق الأهداف التنموية" نظرا لتجاوز مرحلة تقييم الجاهزية والمرور إلى مرحلة الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- بالنسبة للأولوية الفرعية 2.1: تقرر الاستغناء عن مؤشر "عدد التقارير التي خضعت لعمليات ضمان الجودة" بما أنّه تمّ نشر التقارير وبالتالي ليس هنالك إضافة هامة للتأكد من هذا الجانب، وتمّ تحويل مؤشر "اعتماد المجلس التنفيذي لإطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يضبط نوع الرقابة ومخرجاتها ودوريتها ومنهجيتها" إلى الأولوية الفرعية 1-3 بما أنّه يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

2- إعادة النظر في البرامج الموضوعة واقتراح بدائل لها عند الاقتضاء

تولى أعضاء اللجنة إعادة النظر في المشاريع كما هو مضمّن بالمرفق رقم 4. ويذكر في هذا الصّدد مشروع التدريب حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) الذي برمجت IDI تنفيذه عبر التعليم الالكتروني وترى اللجنة نظرا لخصوصية وحداثة موضوع الدورة بأن يتمّ تقديمه حضوريا والنظر في توفير تمويل لتنفيذه.

وفيما يتعلق بتنفيذ منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، ترى اللجنة برمجته خلال سنة 2023 وذلك لإتاحة متسع من الوقت للجهات الخاضعة للعمل بالتوصيات الواردة بتقارير الأجهزة العليا للرقابة حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقياس أثرها.

3- إعادة جدولة البرامج التي لم يتم تحقيقها أو تم تحقيقها بنسب ضعيفة حسب المدد الزمنية المتبقية

تمّ في هذا الإطار إعادة النظر في البرامج وإعادة جدولة جزء منها كما تبيّنه المرفقات .

4- إعداد الخطة التشغيلية اللجنة لعام 2020

أعدّ أعضاء اللجنة الخطة التشغيلية بناء على تعديل المؤشرات والبرامج وإضافة الأولوية الفرعية 1-3. وتولى الأعضاء إعداد جداول " الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2020" وفقا للنموذج المعتمد كما هو مضمّن بالمرفق عدد 5.

5- النظر في تمويل خطة اللجنة

كما تبيّن للجنة حاجة بعض المشاريع المدرجة بالخطة 2020-2022 للتمويل لإنجازها وهي:

1. مهمة رقابية تعاونية حول تلوث الهواء "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية للحد من تلوث الهواء
2. ورشة عمل حول " الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد" تهدف الورشة الى دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من خلال انجاز أعمال وتدقيق ذات العلاقة بالموضوع
3. تدريب فريق إقليمي حول إطار مبادرة الانتوساي للتنمية الخاص بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة (ISAM) وحول تقييم البرامج والسياسات الحكومية
4. تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول " الهدف الرابع: التعليم الجيّد".
5. تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
6. تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.

وتمّ الاتفاق على إعداد العناصر المرجعية لكل من هذه المشاريع قصد تحديد كلفتها ومدّ الأمانة العامة بها في أجل لا يتجاوز 27 فيفري / فبراير 2020.

وتوصي اللجنة بعرض خطتها للفترة 2020-2022 والخطة التشغيلية لسنة 2020 على أنظار المجلس التنفيذي لاعتمادها وتوفير الموارد اللازمة لتمويلها.

البند السادس: ضبط عناصر الأولوية الفرعية: مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

ذكّر ممثل الأمانة العامة بما أقره المجلس التنفيذي في اجتماعه 58 من تعديل الأولوية الشاملة الأولى دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك بإضافة أولوية فرعية تتعلّق بمساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وقد تم تكليف أعضاء اللجنة في صيغتها السابقة بكل من الجهاز العراقي والجهاز العماني والجهاز الكويتي بتقديم المقترحات ذات العلاقة بآليات تحقيق الأولوية الفرعية التي تمّ إضافتها إلى الخطة ومؤشرات قياس تنفيذ تلك الأولوية والموارد المطلوبة لذلك وأيضا الصعوبات أو المعوقات المتوقعة مع تولى رئاسة اللجنة تجميع المقترحات وإدراجها ضمن الخطة التشغيلية 2020-2022.

وأعدّ أعضاء اللجنة قائمة في مشاريع ومؤشرات الأولوية الفرعية وفق نموذج لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة تضمّ 8 مؤشرات و10 مشاريع كما هو مبيّن بالمرفق عدد 6.

وتوصي اللجنة بعرض مؤشرات ومشاريع الأولوية الفرعية مساندة الأجهزة الأعضاء ودعم قدراتها في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أنظار المجلس التنفيذي لاعتمادها

البند السابع: تقديم مقترح بتنفيذ مهمة رقابة تعاونية حول تلوّث الهواء

ذكّر رئيس اللجنة وممثل الأمانة العامة بالمراحل التي تمّ من خلالها اقتراح والمصادقة على المهمة، حيث اتفق أعضاء اللجنة في صيغتها السابقة خلال اجتماعهم الثاني بالقاهرة في فبراير 2018 على إنجاز مهمة رقابة تعاونية أو مشتركة في المجال البيئي تنفّذ وفق إجراءات المراجعة المشتركة التعاونية (المعيار الدولي 5140) وأن يكون موضوع المهمّة حول جودة الهواء، وقد تمّ الاتفاق خلال هذا الاجتماع على أن يكون موضوع المهمة "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بالحدّ من تلوّث الهواء". واستكمل أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم الرابع ضبط نطاق ومحاور هذه المهمة، وتمّ الاتفاق على "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية بالحدّ من تلوّث الهواء" كموضوع لهذه المهمّة وقد تمّ تحديد مدّة 6 أشهر للأعمال الرقابية الميدانية لتغطي الفترة 2017-2019.

وبعد عرض مذكرة تنفيذ المهمة على لجنة تنمية القدرات المؤسسية، تمّت المصادقة على محتواها ليتم تنفيذها خلال سنة 2020، وقد أوصت نفس اللجنة باضطلاع لجنة الرقابة على أهداف التنمية

المستدامة بتعيين رئيس للفريق من بين أعضائها وإعداد مذكرة مفاهيم ومراسلة الأجهزة الراغبة في المشاركة، وفي حال عدم اكتمال العدد الموصى به لتنفيذ المهمة سيتم تأجيلها إلى العام المقبل.

بعد النقاش والتداول اتفق أعضاء اللجنة على ترحيله إلى 2020 مع إعادة ترتيبه ضمن الأولوية الفرعية الثالثة (مشروع 1-3-1.)، وتمّ الاتفاق على الخطوات التنفيذية كما يلي:

- **تعيين رئيس للفريق من بين أعضاء اللجنة:** اقترح أعضاء اللجنة الجهاز العراقي وأوصوا بعرض المقترح على المجلس التنفيذي خلال اجتماعه القادم.

-**إعداد مذكرة مفاهيم: يتولى** رئيس الفريق بعد المصادقة على تعيينه إعداد مذكرة مفاهيم حول المهمة ويمدّ رئاسة اللجنة بها قبل نهاية الربع الثاني من سنة 2020،

- مراسلة الأجهزة الراغبة في المشاركة: تتولى اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة مخاطبة الأجهزة الأعضاء لتقديم ترشحها للمشاركة في المهمة التعاونية قبل نهاية الربع الثاني من سنة 2020،

- عقد اجتماع مع الأجهزة المشاركة للاتفاق على جميع الجوانب: بعد تكوين الفريق، يتولى رئيس الفريق وممثلي الأجهزة المشاركة في المهمة عقد اجتماع افتراضي بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتفاق على جميع الجوانب بتجميع المعطيات الضرورية لإعداد خطة التدقيق الموحّدة، وذلك قبل نهاية الربع الثالث من سنة 2020،

- اجتماع للاتفاق على خطة عمل موحدة: يتولى رئيس الفريق وممثلي الأجهزة المشاركة في المهمة عقد اجتماع حضوري بالتنسيق مع الأمانة العامة للاتفاق على خطة تدقيق موحّدة قبل نهاية الربع الأخير من سنة 2020.

البند الثامن: تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج التغير المناخي والتصحر وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية.

تولى ممثل الأمانة العامة التذكير بأنّ المجلس التنفيذي في اجتماعه 58 الذي عقد بالدوحة خلال يومي 11 و12 نوفمبر 2019 قد قرّر تكليف لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بوضع أهداف البرامج والمحاور الأساسية لبرنامج التغير المناخي والتصحر وإحالتها إلى لجنة بناء القدرات المؤسسية والذي يندرج في مشروع خطتها التشغيلية لسنة 2020 .

وقد تبيّن من خلال التنسيق مع الأستاذ/ عبد الحكيم بالأزرق ممثل مبادرة تنمية الانتوساي بأنّ موضوع التغيّر المناخي سيكون موضوع برنامج IDI في إطار الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

والذي سينطلق تنفيذه منتصف سنة 2020، وتبعا لذلك توصي أعضاء اللجنة باعتماد موضوع يندرج ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيّد عوضا عن التغيّر المناخي، على أن تحدّد عناصره بالتشاور مع الأجهزة الأعضاء.

ويقترح أعضاء اللجنة المشاريع التالية لتغطية هذا البرنامج:

- تقديم إ طار للرقابة على التنمية المستدامة (إطار المراجعة للهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد): قرر أعضاء اللجنة ترحيل المشروع إلى سنتي 2021 و2022 مع إعادة ترتيبه ضمن الأولوية الفرعية الثالثة (المشروع 1-3-3. عوضا عن المشروع 1.2.1)، حيث يرتبط إعداد هذا الإطار بإصدار مبادرة تنمية الإنتوساي حول الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

- ورشة عمل حول " الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيّد" تهدف الورشة الى دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من خلال انجاز أعمال وتدقيق ذات العلاقة بالموضوع: قرر أعضاء اللجنة ترحيل المشروع إلى 2022 مع إعادة ترتيبه ضمن الأولوية الفرعية الثالثة (المشروع 1-3-4. عوضا عن المشروع 1.1.1)

- تنفيذ مهمة رقابية تعاونية حول " الهدف الرابع: التعليم الجيّد": أدرج أعضاء اللجنة المشروع المذكور ضمن مشاريع الأولوية الفرعية الثالثة

وتوصي اللجنة بعرض عناصر هذا البرنامج حول الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة على المجلس التنفيذي لاعتمادها

البند التاسع: مراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs)

بعد التذكير بمصادقة المجلس التنفيذي للمنظمة في اجتماعه الثامن والخمسين ضمن القرار عدد 9-2019/280 -ج على المقترحات المتعلقة بالدورات المستقبلية والتي تمّ اقتراحها بناء على توصيات اللقاء التدريبي حول " الرقابة على أهداف التنمية المستدامة "بمدينة الحمامات بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 7 إلى 11 جويلية /يوليو 2019، تولى ممثل الأمانة العامة توضيح الهدف من الرقابة على التقارير الوطنية الطوعية (VNRs) والتي وردت ضمن مقترحات الدورات التدريبية، حيث تعدّ الحكومات هذه التقارير للإبلاغ عن مدى تقدّمها في تنفيذ الأجندة ويتولى الجهاز الأعلى للرقابة إبداء الرأي في مدى موثوقيتها كجزء من مهامه الرقابية في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

وقد تولى أعضاء اللجنة إدراج مشروع متمثل في "إعداد ورقة بحثيّة حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية" ضمن الأولوية الفرعية الثالثة، وتمّ الاتفاق على الخطوات التالية:

- إعداد استبيان يعمّم على الأجهزة الأعضاء لمعرفة الدول التي نشرت تقاريرها الطوعية والأجهزة العربية التي قامت بالرقابة على هذه التقارير والمنهجية المتّبعة في إعداد التقارير الرقابية

- إعداد ورقة بحثية في الغرض

بالإضافة إلى ذلك، كلفت اللجنة الجهاز العماني بإعداد تقرير حول مدى الحاجة إلى الدورة التدريبية المذكورة وأبرز عناصرها ليعرض على اللجنة في اجتماعها القادم.

وتوصي اللجنة بعرض عناصر المشروع المتعلق بمراجعة التقارير الوطنية الطوعية (VNRs) على المجلس التنفيذي لاعتمادها

<u>البند العاشر</u>: تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.

ذكّر ممثل الأمانة العامة بقرار المجلس التنفيذي للأرابوساي عدد 2019/280-9 مكرر2 في اجتماعه 58 المنعقد والذي صادق من خلاله على تكوين فريق عمل من بين المشاركين في ورشة التدريب المشار إليها أعلاه تحت إشراف الأمانة العامة لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة في المجال من قبل منظمة الأفروساي-إي، وتمّ عرض أهمّ ما جاء في مذكرة المفاهيم التي أعدّتها الأمانة العامة في الغرض وخصوصا المنهجية والمراحل المقترحة لبلوغ المخرجات.

وقد صادقت أعضاء اللجنة على المنهجية المقترحة وتمّ الاتفاق على تنفيذ المشروع خلال الفترة المتبقية من المخطط (2020-2022).

وتوصي اللجنة بعرض عناصر مشروع تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة على المجلس التنفيذي لاعتمادها

<u>البند الحادي عشر</u>: إعداد المقالات الخاصة بأهداف اللجنة وفق الأولويات الموضوعة بالمخطط، ونشرها على هياكل المنظمة والموقع الالكتروني

تمّ التذكير بتكليف المجلس التنفيذي ضمن قراره عدد 2019/283- 4 مكرر2 للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بإعداد المقالات الخاصة بأهدافها وفق الأولويات الموضوعة بالمخطط

الاستراتيجي، فضلا عن نشر المقالات المعدّة حول المواضيع المتعلقة بأهدافها على هياكل المنظمة والموقع الالكتروني.

تولى أعضاء اللجنة النقاش حول المواضيع التي سيتكفلون بإعدادها ونشرها، وتمّ الاتفاق على إعداد ونشر 3 مقالات تغطي الفترة المتبقية من المخطط الاستراتيجي مجالاتها كالآتي:

- مقال حول البعد البيئي للتنمية المستدامة: (دور المراجعة البيئية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة) وهو نفس المشروع الذي كان مبرمجا ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2019 وتمّ تحويليه للخطة التشغيلية لسنة 2020،

- مقال حول البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة: تمّت برمجة تنفيذ المشروع ضمن الخطة التشغيلية لسنة 2020،

- مقال حول البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: تمّت برمجة تنفيذ المشروع لسنة 2021، وستتولى اللجنة في اجتماعها القادم تحديد الموضوع،

البند الثاني عشر: توزيع الأعمال بين أعضاء اللجنة والنظر في إمكانية تكوين فرق عمل

بعد أن تمّ إقرار الأنشطة المقترحة للفترة 2020-2022 سواء كانت القديمة أو الجديدة واتفاق الأعضاء على كيفية تنفيذها.

تقرر تشكيل فريقي عمل لتنفيذ المشاريع وفق الآتي:

- الفريق الأول: برئاسة جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان وعضوية ديوان المحاسبة بدولة قطر ومحكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية،

- الفريق الثاني: برئاسة ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وعضوية كل من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية.

كما تمّ تكليف بعض الأجهزة والأمانة العامة بمشاريع مباشرة.

وفوّض الأعضاء لرئيس اللجنة إضافة الجهازين الرقابيين في كل من الأردن ولبنان ضمن الفريقين لاحقا.

ويبيّن الجدول التالي توزيع الأعمال التي تمّ إقرارها:

رقم المشروع	محتوى المشروع	مسؤولية التنفيذ
1.1.1.أ	كتابة مقال متخصص: البعد البيئي	الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
1.1.1.ج	كتابة مقال متخصص: البعد الاقتصادي	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
3.1.1	اختيار تجربة من التجارب المقارنة في الأقاليم الأخرى لترجمتها ونشرها سنويا على موقع المنظمة	فريق العمل الأول
1.2.1	إعداد المنظمة لتقارير موحدة لتقييم الجاهزية على مستوى الأجهزة الأعضاء ومدى تنفيذ التوصيات الواردة فيها (تقرير جهوي يضم التوصيات المنبثقة عن التقارير التي سبق نشرها)	فريق العمل الثاني
1	مهمة رقابية تعاونية حول تلوث الهواء "تقييم كفاءة وفاعلية أداء الجهات المعنية للحد من تلوث الهواء	ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق
1-3-8.	إعداد ورقة بحثية حول مراجعة التقارير الوطنية الطوعية	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة لسلطنة عمان
1-3-2.	ترجمة دليل IDI للرقابة على أهداف التنمية المستدامة ISAM ترجمة الدليل: مراجعة الترجمة:	ديوان المحاسبة بدولة الكويت ديوان المحاسبة بدولة قطر
1.1.4-	مخاطبة IDI للطلب من الأجهزة المشاركة في برنامج SPMR لإدراج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ضمن أولوياتها	الأمانة العامة

1-3-9.	نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	الأمانة العامة
1-3-10.	تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.	الأمانة العامة

البند الثالث عشر: تحديد مكان موعد الاجتماع القادم:

سوف يتم تحديد مكان موعد الاجتماع القادم لاحقا.

رئيس اللجنة

عبدالله علي الشيتان

مقرر اللجنة

منجي الحمامي